تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة في التخصيصات الاستثمارية للاستصلاح الزراعي في العراق للمدة (1990-2010) .

علي صلاح شكر **اسكندر حسين علي ***

* مدرس مساعد - قسم الاقتصاد الزراعي ـ كلية الزراعة ـ جامعة بغداد .askndr81@yahoo.com

المستخلص

الاستثمار عمل اقتصادي ايجابي يترتب عليه زيادة رؤوس الأموال الثابتة والعاملة وانطلاقا من اعتبار إن مشكلة الملوحة واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الزراعة العراقية والتي تؤدي إلى انخفاض إنتاجية وحدة المساحة التي أدت بدورها إلى انخفاض مساهمة الناتج الزراعي من الناتج القومي الإجمالي كما كانت سبب في خروج مساحات واسعة من الأراضي على نطاق الزراعة الاقتصادية ، لذلك هدف البحث إلى إجراء تحليل اقتصادي للاستثمار في استصلاح الأراضي الزراعية في العراق للمدة (- 2010 1990) ، وباستعراض واقع الاستصلاح ضمن هذه الفترة تبين أن متوسط المساحات المستصلحة بلغ 275214.6 دونم وان اكبر مساحة مستصلحة كانت في عام 2002 ,ومن خلال معدلات النمو السنوي تبين أن معدل النمو خلال الفترة 1990 -2000 وهي نصف مدة الدراسة كان موجبا أما الفترة الثانية كان معدل النمو فيها سالبا بسبب الانخفاض المستمر في تخصيصات الاستثمار في هذا المجال ، كما اتضح أن أعلى نسبة إسهام للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي كانت 26.9% خلال عام 1991 إما اقل نسبة إسهام كانت عام 2010 إذ بلغت 7.2% . بغية التعرف على أهم العوامل المؤثرة على التخصيصات الاستثمارية لمشاريع الاستصلاح الزراعي تم تقدير دالة الاستثمار التي توضح العلاقة بين التخصيصات الاستثمارية كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والناتج الزراعي بالأسعار الثابتة والمساحات المستصلحة بالدونم كمتغيرات توضيحية وباستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS وجد إن الصيغة الخطية هي أفضل الصيغ تعبيرا عن العلاقة لاجتيازها الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية وكان الناتج المحلي الإجمالي الأكثر تأثير وتحديد للمبالغ المخصصة للاستثمار حيث إن تغير بمقدار وحدة واحدة فأن التخصيصات الاستثمارية ستتغير بمقدار 147.9 مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة عند المتوسطات ,واستطاعت المتغيرات التوضيحية تفسير 67 % من التقلبات في العامل التابع كما اظهر اختبار F معنوية الأنموذج ككل .

الكلمات المفتاحية : تحليل اقتصادي . استثمار . استصلاح زراعي .

المقدمة

الاستثمار عمل اقتصادي ايجابي يترتب عليه زيادة رؤوس الأموال الثابتة والعاملة إلا إن من ضمن أهم أنواع الاستثمار هو الاستثمار في البنى التحتية ومنه استصلاح الأراضي الزراعية إذ يعد هذا الاستثمار الإنتاجي من مجموعة العوامل المحددة لإمكانيات زيادة الإنتاج الزراعي إذ يعمل على زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية أو إعادة إنتاجيتها إلى وضعها الطبيعي وهناك تأثير وعلاقة ايجابية بين الاستثمار في البنية التحتية والإنتاجية الزراعية التي تناولها العديد من الباحثين في العراق والعالم (العكيلي ، 2008 ؛ Alexej و Buettner ، 2001 ؛ Stona،2009 ؛ Boom و Jenny ، 2008).

تاريخ استلام البحث 10 / 9 / 2013 .

تاريخ قبول النشر 3 / 11/ 2013 .

يركز الكثير من الاقتصاديين على النهوض بالقطاع الزراعي كإستراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية ويرى هؤلاء إن المشاريع والخدمات الأساسية مطلب مهم وأولي لبدء عملية التنمية الاقتصادية إذ تخلق جوا ملائما لبدء هذه العملية مما يلقي على عاتق الدولة مهمة تنفيذ الاستثمار في هذه المشاريع التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة لا تتوفر للإفراد هذا من ناحية التمويل ومن ناحية أخرى غالبا ما لا تحقق عائدا مباشرا أو متدنيا إلا بعد فترة طويلة (الوادي ،2007). وعليه في المدى الطويل فان العائد والتكاليف يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار عنصر الزمن واستخدام تكلفة مناسبة لرأس المال المستثمر(Ronald ، 2008). لهذا يعد الاستثمار في الاستصلاح من النشاطات التي يقوم بها القطاع العام في اغلب دول العالم إذ تخصص مبالغ تنفق على مختلف القطاعات الاقتصادية لغرض تطوير الناتج القومي وفي عام 1992 بلغت مساحة الأراضي المستصلحة من قبل وزارتي الري والزراعة العراقية 2.5 مليون دونم مما أدى إلى تطوير الرقعة الزراعية (السامرائي ، 1995). وتوجد في القطر مساحات واسعة من الموارد الأرضية إذ تبلغ مساحات أراضيه الكلية 435052 كيلو متراً مربعاً وهو ما يعادل حوالي 174 مليون دونم منها مساحة الأراضي القابلة للزراعة والتي تقدر بـ 42 مليون دونم والمتاح منها للزراعة يقدر بـ 12.5 مليون دونم حسب الحصص المائية المتوافرة والأمطار الساقطة في المناطق المضمونة وشبه المضمونة .(الخفاجي ، 2008) . حيث قامت الدولة العراقية ومنذ السبعينيات باستصلاح الأراضي الزراعية من خلال القيام بعمليات غسل التربة وتعديلها وإزالة الملوحة وشق المبازل ، فقد تم مابين عامي 1976-1980 شق مبازل رئيسة لخدمة ما يقارب 2550 دونماً من الأراضي الزراعية , وشق مبازل مغطاة ومستصلحة بالكامل لخدمة ما يقارب 1000 دونم من الأراضي الزراعية (السامرائي ، 1995). إذ كان هناك اهتمام متزايد بمعالجة مسألة الملوحة واستصلاح الأراضي الزراعية في العراق ، وكان من المقرر استصلاح 11 مليون دونم إلا أن بعض الظروف في الثمانينيات حالت دون ذلك.(العزاوي ، 2010). من أهم المشاكل التي تواجه الزراعة في العراق هي تدني الإنتاجية واحد أهم أسبابها تدهور الأراضي الناشئ من الاستغلال السيئ والعشوائي لمياه الري لا سيما في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق تقدر كمية الأملاح المترسبة في التربة بعد تبخر قسم كبير من مياه الري حوالي 3 مليون طن (إسماعيل ، 1990). وتشير المصادر إلى إن مساحة الأراضي التي تأثرت بالملوحة قدرت في العالم بحوالي 3800 مليون دونم إي إن العالم يفقد في كل دقيقة 12 دونم تعد من أهم المشكلات المعرقلة لتطور القطاع الزراعي فمثلا في العراق تحولت 70 – 80% من الأراضي المروية إلى أراضٍ غير قابلة للزراعة (الزبيدي ، 1999). وبناءا على ما تقدم وإمام هذه التحديات الكبيرة يستلزم توسع الاستثمار في استصلاح الأراضي الزراعية للتحقيق مستويات عالية من الإنتاج وصولا للاكتفاء الذاتي وإدخال تقنيات وبرامج حديثة ينتج عنها دالة أنتاج جديدة ومتنوعة تتمثل في تحقيق ناتج اكبر (Debertin ، 2012) .لا سيما وان 9% من مساحات العراق إي ما يعادل 15.7 مليون دونم أراضي غير قابلة للزراعة إلا أنها يمكن إن تتحول إلى أراضٍ زراعية في حال إجراء عليها عمليات الاستصلاح الزراعي المختلفة فإنها تمثل رصيدا إضافيا من الأراضي الزراعية . وهذا يتطلب أمورا عديدة لجعل الزراعة العراقية بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي منها إقرار قانون الاستثمار ، وتوفير استقرار سياسي الذي يعد مهماً جدا للقيام بالاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي إذ إن عدم الاستقرار يزيد من المخاطرة الأمر الذي يثبط المستثمرين من استثمار أموالهم في القطاع الزراعي (Charles ، 2001).

مشكلة البحث

يصنف العراق من بلدان العجز الغذائي لكون الناتج المحلي لا يغطي احتياجات السكان رغم إشارة الدراسات السابقة إلى توافر الموارد البشرية وغير البشرية إلا إن القطاع الزراعي ظل يعاني من انخفاض إنتاجيته الزراعية بشكل عام جعلت مساهمة هذا القطاع منخفضة جدا في الناتج المحلي الإجمالي بإشارة واضحة إلى ضعف الاستثمار في الزراعة لا سيما وان لهذا الاستثمار تأثيراً جلياً أكثر في القطاع الزراعي الذي يسهم في رفع معدلات النمو التي تعد منخفضة فضلا عن ضعف التخصيصات الاستثمارية وضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات الزراعية فيه .

من العقلانية إن نقارن بين التوسع البطيء في الأراضي الزراعية مع الزيادة السريعة في السكان رغم إن الزيادة في الأراضي الزراعية تكون غير ملموسة نتيجة انحسار هذه الرقعة بسبب الزحف العمراني والتصحر والأملاح التي أثرت على مورفولوجيتها وصفاتها والتي تعد أهم المشاكل التي يعاني منها الإنتاج الزراعي مما جعل العلاقة بين الأراضي الزراعية وزيادة عدد السكان غير متكافئة لذلك لابد من التوسع الأفقي الذي يتطلب المزيد من استصلاح الأراضي بهدف زيادة كمية الإنتاج وليس مجرد زيادة المساحة المزروعة .

هدف البحث

يهدف البحث إلى :

1. دراسة الإنفاق الاستثماري الإنتاجي في استصلاح الأراضي الزراعية في العراق ومعرفة العوامل المؤثرة فيه للمدة 1990-2010 .
2. تحديد حجم الاستثمار في الاستصلاح والاستدلال على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو ونسبة إسهام الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي .

مصادر البيانات

لغرض إتمام أهداف البحث تم الحصول على سلسلة زمنية للبيانات المطلوبة المتمثلة بالناتج الزراعي والناتج المحلي الإجمالي والمساحات المستصلحة للمدة 1990- 2010 من وزارة الزراعة ، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء .

توصيف وصياغة الأنموذج الرياضي

إن أول وأهم خطوة يبدأ بها الاقتصاد القياسي عند دراسة إي علاقة بين عدة متغيرات يتوجب صياغة هذه العلاقة بصورة رياضية للحصول على أنموذج نتولى بوساطته دراسة الظواهر الاقتصادية بصورة تطبيقية ، وهذه الخطوة يطلق عليها صياغة الفرضيات المؤكدة وتتطلب هذه الخطوة تحديد المتغير التابع (Depended V.) والمتغيرات المستقلة (Explanatory Variables). والتوقعات النظرية المسبقة حول إشارة وحجم المعلمات وهذه التوقعات بمثابة معايير نظرية نستند إليها عند تقييم نتائج تقدير الأنموذج . وكذلك الشكل الرياضي للأنموذج من حيث عدد المعادلات ، خصائصها سواء كانت خطية، أو غير خطية (داود والسواعي ،2013) .واستنادا إلى ما سبق يمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قيد البحث كما يلي:-

$$I = F(X_1, X_2, X_3)$$

إذ إن : I = التخصيصات الاستثمارية لمشاريع الاستصلاح الزراعي(مليون دينار).

X_1 =الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=1988(مليون دينار) .

X_2 = المساحات المستصلحة (دونم).

X_3 = الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون دينار).

النتائج والمناقشة

قدرت دالة الاستثمار باستعمال طريقة المربعات الصغرى (O L S) لتقدير معلمات الأنموذج حيث تعد هذه الطريقة واحدة من أكثر الطرائق تطبيقا في تقدير علاقات الأنموذج الاقتصادي القياسي ، بسبب اتصافها بخصائص نموذجية مثل عدم التحيز (Unbiased) وصغر التباين (Minimum Variance)

إلى سهولة إجراء العمليات الحسابية منها (Salvatore وReagle ، 2002). وعند التقدير تم الحصول على عدة صيغ دالية (الخطية ، اللوغارتيمية المزدوجة . النصف لوغارتيمية ، اللوغارتيمية المعكوسة) وكانت الدالة الخطية الأكثر ملاءمةٍ للمنطق الاقتصادي والأفضل اجتيازاً للاختبارات الإحصائية والقياسية ، وكانت الدالة الخطية المقدرة كالأتي : $\mathbf{I = 104.618 + 147.965X_1 + 0.130\ X_2 - 41.115\ X_3}$

t (8.413) (9.314) (4.552) (8.155)

R^2 =0,67 D.W test =1.98 F =50.720

التحليل الاقتصادي

يشير التحليل الاقتصادي الذي تمثله الإشارة والحجم إذ جاءت إشارة المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والمساحات المستصلحة موجبة ومطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية إي تزداد المبالغ المخصصة للاستثمار بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعنى إذا زاد الناتج الملي بمقدار 10% فان التخصيصات المالية ستزداد بمقدار14.79 ، كما تزداد المبالغ أيضا بزيادة المساحات المستصلحة فإذا زادت بمقدار 10% فان العامل التابع سيزداد بمقدار13. إما إشارة متغير الناتج الزراعي جاءت سالبة ومخالفة للمنطق الاقتصادي وقد يعزى ذلك إلى إن قيمة الناتج الزراعي كانت في تناقص مستمر مما انعكس على تناقص الاستثمار. إما من حيث الأهمية فيعد الناتج المحلي الإجمالي العامل الأكثر تأثيرا و تحديدا للمبالغ المخصصة للاستثمار حيث زيادة حجم الناتج يمكن معه خلق استثمارات واسعة في القطاع الزراعي وذلك لقدرته الاستيعابية مقارنة بالقطاعات الأخرى وخاصة في المشاريع الكبرى كاستصلاح الأراضي والتنمية الريفية .

التحليل الإحصائي والقياسي

من خلال ملاحظة نتائج التحليل الإحصائي لدالة الاستثمار يتضح معنوية جميع المتغيرات المدروسة وعلى مستوى 1% مما يدل على أهمية المتغيرات قيد التحليل .كما بلغت القوة التقديرية للأنموذج المعبر عنها بمعامل التحديد 0.67 وهذا يعني إن المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير 67% من التقلبات في العامل التابع وان القيمة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها الأنموذج امتص أثرها المتغير العشوائي كما تعتبر هذه القيمة مهمة طالما رافقتها تقديرات لها معنوية إحصائية أي أخطاؤها المعيارية صغيرة ، ويلاحظ من قيمة F=50.720 المحسوبة المعنوية العالية للأنموذج الاقتصادي ككل .

ولكي يكون الأنموذج مقبولا ، ومعتمدا لابد من إجراء اختبارات قياسية للكشف عن المشاكل القياسية (مشاكل الدرجة الثانية) فتم الكشف عن مشكلة الازدواج الخطي المتعدد Multicollinearrity باستخدام اختبار معامل تضخم التباين VIF وعند تطبيق هذا الاختبار تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد طالما إن قيمة VIF= 3.03 (Gujarati , 2004) . إما مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation فتم الكشف عنها باستخدام اختبار D.W الذي أظهر خلو الأنموذج من هذه المشكلة طالما إن احصاءة d = 1.98 وهي اكبر من du والبالغة 1.669 واصغر من 4 – du (1992, Maddaala) . رغم إن 90 % من بيانات السلاسل الزمنية لا تظهر فيها مشكلة عدم ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity التي عادةً ما تكون هذه المشكلة ملازمة للبيانات المقطعية لكن تم الكشف عنها باستخدام اختبار KOENKER – BASSET (KB) الذي بين خلو الأنموذج من مشكلة الـ Hetero حسب النتيجة الآتية : $Ui^2 = \alpha_1 + \alpha_2(Yi\hat{})^2 + Vi$

$\mathbf{ui^2 = 8.313 + 0.001\ (Yi\hat{})^2}$

t = (0.01) , F =0.001

ولبيان مدى تأثير الاستثمارات على الناتج الزراعي تم توضيح العلاقة بينهما من خلال أجراء انحدار بسيط وفق الصيغة الآتية : **Y= f(I)**

$$Y = 1.23 + 0.04\ I$$
$$t = (0.013)\ (1.22) \qquad R^2 = 0.42 \quad F = 13.01$$

يوضح التحليل أن هناك علاقة موجبة بين التخصيصات الاستثمارية والناتج الزراعي أي أذا زادت التخصيصات بمقدار10% فان الناتج الزراعي يزداد بمقدار 4.2 كما استطاع المتغير المستقل I تفسير 42% من التقلبات في المتغير التابع Yوكانت الدالة معنوية ككل .

الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

يبين الجدول إن أعلى نسبة إسهام للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغت 26.93 % خلال عام 1991 إما اقل نسبة إسهام كانت سنة 2010 إذ بلغت 7.23 % ، بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي العراقي سواء من حيث حجم الموارد الاقتصادية المستخدمة أو تأثيراته المتبادلة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى إلا إن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لا يتناسب وأهميته في الوقت الذي يزداد الطلب على المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها إذ إن ارتفاع الدخل القومي ومن ثم متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى ارتفاع الحجم المطلق للإنفاق العائلي على السلع الغذائية (duglas ، 2008) لكن تبقى مساهمته متواضعة لعدة أسباب بعضها موضوعية والبعض الأخر غير ذلك ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى يجد مبرراته بالدرجة الأولى في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما والتي تدخل ضمن طبيعة العمل المزرعي والموارد المتاحة وهناك اعتبارات أخرى إضافية تعود للمستوى الاقتصادي والى طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تفرضها العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول .وقد يعزى انخفاض نسبة المساهمة إلى طابع القطاع الزراعي المميز والمتمثل في كثافة استخدام رأس المال البشري مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال والتكنولوجيا ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض فلا نجده ما يفوق عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للعاملين في هذا القطاع. سعت السياسة الزراعية خلال فترات معينة إلى تحقيق قدر اكبر من العدالة الاجتماعية بإعادة تركيب المنوال الحيازي بينما اهتمت تلك السياسة بالعدالة الاجتماعية وتعظيم الناتج القومي الإجمالي وقد تحدد ذلك من خلال الأهداف الرئيسة للخطط التنمية بشكل عام والزراعية بشكل خاص إلا إن طبيعة الزراعة العراقية والتي يكون جزء منها يعتمد على مياه الأمطار والجزء الأخر منها يواجه مشكلة الملوحة فضلا عن قلة التخصيصات المالية و انخفاض كفاءة المنتج انعكست في صعوبة تحديد كمية أهداف كمية الناتج الزراعي (ألنجفي ،1990). في ضوء ما سبق من انخفاض نسبة إسهام الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك انحراف المعايير والمؤشرات للإنتاج الزراعي عن نظيره العالمي فيجب على السياسة الزراعية إن تأخذ بنظر الاعتبار مفاهيم اقتصاديات الإنتاج وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية واستخدامها بشكل علمي بحيث يتحقق معها تعظيم حجم الناتج الزراعي أو تدني تكاليفه .

جدول 1.الأهمية النسبية للناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق (بالأسعار الثابتة لعام 1988) . للمدة (1990-2010) .

السنوات	الناتج الزراعي(1) بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	الناتج المحلي (2) الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	الأهمية النسبية (*)
1990	3447.8	29711.1	11.60
1991	2877.2	10682	26.93
1992	3531.9	14163.5	24.93
1993	3492.4	18453.6	18.92
1994	3741	19164.9	19.52
1995	4188.2	19571.2	21.39
1996	4498.3	21728.1	20.70
1997	4133.8	26342.7	15.69
1998	4475.1	35525	12.59
1999	5188.3	41771.1	12.42
2000	4589	42358.6	10.83
2001	4644	43335.1	10.71
2002	5432.6	40344.9	13.46
2003	5850.3	26990.4	21.67
2004	4521	41607.8	10.86
2005	5939.6	43438.8	13.67
2006	6195.9	47851.4	12.94
2007	4479.7	48510.6	9.23
2008	4244	53523.6	7.92
2009	4488.2	56527	7.93
2010	4510	62309	7.23

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء .

التخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي والمساحات المستصلحة في العراق للمدة 1990- 2010

يبين الجدول 2 إن إجمالي المساحات المستصلحة في العراق ضمن الأعوام 1990-2010 بلغ 5779508 إذ بلغت اكبر مساحة 818700 دونم في عام 2000 أما اقل مساحة مستصلحة فكانت في عام 1992 وقد بلغت 11800 إما بالنسبة للمبالغ المخصصة للاستصلاح كان النصيب الأقل منها في عام 1991 ثم ارتفعت هذه التخصيصات ووصلت إلى أعلى قيمة لها في عام 2002 .

جدول 2 . التخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي والمساحات المستصلحة في العراق للمدة 1990 -2010.

السنوات	التخصيصات الاستثمارية لمشاريع استصلاح الأراضي الزراعية (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	المساحات المستصلحة في العراق (دونم)	الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)
1990	732.5	29711.1	315644	3447.8
1991	163.1	10682	21000	2877.2
1992	2942.6	14163.5	11800	3531.9
1993	3041.1	18453.6	119520	3492.4
1994	395.6	19164.9	213000	3741
1995	11047.6	19571.2	152233	4188.2
1996	8472.1	21728.1	504258	4498.3
1997	12345.4	26342.7	488900	4133.8
1998	14028.8	35525	488900	4475.1
1999	21944.7	41771.1	229500	5188.3
2000	29683.1	42358.6	818700	4589
2001	20739.3	43335.1	356812	4644
2002	32130.2	40344.9	274150	5432.6
2003	19624.1	26990.4	274150	5850.3
2004	24912.6	41607.8	28950	4521
2005	16329.4	43438.8	103800	5939.6
2006	4009.1	47851.4	291105	6195.9
2007	5280.3	48510.6	270443	4479.7
2008	8347.1	53523.6	278159	4244
2009	7213.8	56527	268100	4488.2
2010	7762.1	62309	270384	4510

المصدر: وزارة التخطيط – وزارة الموارد المائية

معدلات النمو للتخصيصات الاستثمارية لاستصلاح الأراضي الزراعية في العراق للمدة (1990 - 2010) .

يولي الباحثون اهتماما كبيرا للتطور الناتج في معدل نمو الإنتاج الزراعي الذي يؤثر ايجابيا فيه نمو التخصيصات الاستثمارية إذ انه يعكس مدى نجاح السياسات الزراعية المطبقة في تلبية الزيادة المستمرة على طلب السلع الغذائية ، وإمكانية خفض الواردات وزيادة الصادرات ، ويعبر عن كفاءة النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية من حيث قدرتها على بلوغ الأهداف المرسومة . يؤثر في معدل النمو ثلاثة عوامل مرتبطة مع بعضها أولها مدى التوسع في المساحة المستصلحة والثاني مدى التغير في إجمالي الإنتاج المحلي والثالث مدى تحسن الإنتاج الزراعي . يمكن استخراج معدل النمو السنوي

للتخصيصات الاستثمارية لاستصلاح الأراضي الزراعية والإنتاج المحلي الإجمالي ، والناتج الزراعي على مستوى العراق باستخدام الصيغة الآتية :-

$$Y = A\, e^{bt}$$

$$Ln\, Y = A + bt$$

إذ إن y : المتغير التابع (التخصيصات ,الإنتاج الزراعي ، الناتج الإجمالي ، المساحة المستصلحة) t : المتغير المستقل (الزمن) b : معدل النمو السنوي .

جدول 3. معدلات النمو السنوي للتخصيصات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيه للمدة 1990-2010 .

المدة	التخصيصات الاستثمارية	الناتج الإجمالي	الناتج الزراعي	المساحات المستصلحة
2001 -1990	4.127	10.17	10.08	- 8.11
2010 -2001	–3.81	13.88	-13.88	- 5.63

بلغ معدل النمو السنوي للتخصيصات للمدة الأولى وهي نصف مدة الدراسة 4.127 ويعود ارتفاع معدل النمو في الوقت التي تنخفض فيه نسبة المساهمة إلى تكثيف رأس المال في مجال الإنتاج الزراعي لا سيما في تلك الفترة التي كان يعيش العراق فيها تحت الحصار الاقتصادي وكان البلد مهتما بمسالة الأمن الغذائي وتوقف نشاط قطاع النفط والتعدين الممول للاستيراد لسد العجز الحاصل في منتجات هذا القطاع (السنبل ، 2002) . إما الفترة الثانية بعد 2001 شهدت معدلا سالبا لنمو التخصيصات الاستثمارية في مجال الاستصلاح الزراعي وهذا يعكس الانخفاض المستمر في تخصيص الأموال للاستثمار في هذا المجال ضمن تلك الفترة ، إذ لم تؤد المتغيرات الاقتصادية المدروسة أثارها الايجابية أو يعزى إلى عدم القدرة على صرف التخصيصات المرصودة في الخطط وتدني كفاءة الأجهزة التنفيذية ومحدودية الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع. ويترتب على هذا التفاوت بين الإنفاق والتخصيصات عدم تحقيق أهداف الخطط التنموية ووجود فجوة بين الأهداف المخططة والمتحقق في الواقع ولم تكن وتائر التنمية متناسبة مع الإمكانيات التي توافرت للقطاع الزراعي .كما يلاحظ إن معدل النمو للناتج الإجمالي التي تشكل الأسعار وكمية الناتج المتحقق المكونان الأساسيان لهذا المؤشر وكان موجبا ومتزايدا بفضل ارتفاع حجم التخصيصات للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وخاصة كمية النفط المصدرة والتي انعكست في زيادة معدل النمو للفترة الثانية . كذلك معدل النمو للناتج الزراعي كان موجبا في الفترة الأولى إذ نمى الناتج الزراعي في تلك المدة بشكل متزايد و متسارع بسبب الظروف التي كان يعيشها العراق الذي كان يعتمد على الزراعة لمواجهة اثأر الحصار الاقتصادي وإتباع سياسات زراعية جعلت مزارعين يتوجهون لزراعة الأراضي الحدية ومناطق غير مضمونة الأمطار فضلا عن تذبذب التركيب المحصولي وتطور الإنتاج الحيواني وبذل طاقات استثنائية لبلوغ الاكتفاء الذاتي . إما الفترة الثانية كان معدل النمو سالبا أي ليس هناك علاقة ارتباطية بين الزمن (التغيرات التكنولوجية) وكمية الإنتاج الزراعي (الساعدي ،2010). بسبب ظروف البلد والاعتماد على الاستيراد وعدم قدرة الإنتاج الزراعي المحلي من منافسة السلع الزراعية المستوردة بسبب سعر الصرف المغالى فيه (الزوبعي ،2012) كما هذه الاستيرادات لردم الفجوة بين الطلب والعرض مع زيادة الإنفاق الحكومي رفعت من مستويات التضخم وعملت هذه الأسباب على تثبيط نشاط التطوير الذاتي للزراعة من تحقيق كفاءة اقتصادية عالية . وارتفاع تكاليف الإنتاج فضلا عن قلة المياه وسقوط الإمطار (الحري ،2012) . انخفاض الإنتاج الزراعي وقلة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض التخصيصات الاستثمارية وانعدام سياسة سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الزراعي جعلت معدل نمو المساحات المستصلحة في العراق سالبا.

الاستنتاجات

1. انخفاض مستمر في التخصيصات الاستثمارية في مجال الاستصلاح الزراعي خاصة بعد عام 2001 وضعف تنفيذها وان معدلات النمو لم تكن مصحوبة بتغيرات هيكلية مهمة في المساحات النسبية للقطاع الزراعي ..
2. ضالة مساهمة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبه خلال مدة الدراسة بما لا يتناسب وكثافة عناصر الإنتاج الرئيسة المتوافرة بداخله غير المستغلة استغلالا عقلانيا.

التوصيات

1. دعم القطاع الخاص المحلي في مجال الاستثمار الزراعي بقروض قليلة الفائدة بعيدة التسديد , ووضع سياسات زراعية واضحة تمكن المزارع من العمل في إطارها مطمئنا من ناحية الأسعار وان تكون مستقرة ومستمرة على الأمدين القصير والطويل لما لذلك من اثر فعال في المساهمة في التنمية الاقتصادية .
2. اتخاذ الإجراءات والتشريعات الإدارية والتنظيمية المشجعة لهذا الاستثمار محليا وأجنبيا ووضع برنامج قادر على جذب الدوائر الاستثمارية مع بناء قاعدة استثمارية تؤمن إلية ذاتية مستمرة للنمو ووضع الشروط والضوابط الدقيقة التي تمنع ضياع رؤوس الأموال وتهريبها خارج القطاع الزراعي .

المصادر

أبو حري ، إقبال عبد الحسين .2012. استصلاح أراضي الصحراء في البصرة دراسة حقلية تطبيقية . أطروحة دكتوراه .الجامعة المستنصرية . كلية الآداب .

إسماعيل ، حميد نشأت .1990. لمحات ميدانية من الزراعة الاروائية في العراق .وزارة الزراعة والري .بغداد . ص 31 .

الخفاجي ، باسم عبد أيوب . 2008 . تحليل اقتصادي للاستثمار في استصلاح الأراضي الزراعية في العراق . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة بغداد. ص2.

الساعدي ، محمد عبد الرسول . 2010 . جدارة الاستثمار العام الجاري في القطاع الزراعي في العراق . رسالة ماجستير , كلية الزراعة . جامعة بغداد.ص37 .

السامرائي ، هاشم علوان .1995مبادئ الاقتصاد والتخطيط الزراعي. ص42-43.

السنبل . عماد عمار إسماعيل .2002. النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي . أطروحة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة بغداد.

العزاوي ،علي صلاح شكر .2010 . تحليل الاستثمار في المكائن والمعدات الزراعية المستعملة في الإنتاج النباتي في العراق . رسالة ماجستير . كلية الزراعة . جامعة بغداد.

الوادي ، عائدة فوزي احمد . 2007 . دور الإقراض الحكومي في الاستثمار الزراعي في العراق . أطروحة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة بغداد.

العكيلي ، أسامة كاظم. 2008. تأثير الاستثمار في البنية التحتية على نمو إنتاجية الموارد في الزراعة العراقية . أطروحة دكتوراه . كلية الزراعة . جامعة بغداد.ص2.

النجفي ، سالم توفيق .1990. اقتصاديات الإنتاج الزراعي . مطبعة جامعة الموصل ص 15- 23.

الزبيدي ، احمد حيدر.1994. استصلاح الأراضي الزراعية في الوطن العربي . مجلة الزراعة والتنمية العربية في الوطن العربي .العدد (1) ص 41.

داود ، حسام علي وخالد محمود السواعي .2013. الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. دار الميسرة للنشر. الطبعة الأولى . عمان . ع ص 430 .

الزوبعي ، عبد الله علي مضحي .2012. تحليل الأسعار والسياسة الزراعية . الطبعة الأولى . بغداد.

Charles , W.L. 2001. Global Business. McGraw-Hill , Co, 2nd Edition , USA.

Alexej Behnisch and Thiess Buettner and Dan Stegarescu.2001. *Public Sector Centralization and productivity Growth : Reviewing the German Experience*.

Pedro Boom and Jenny E.Ligthart .2008. How productive is public capital. Ameta-Analysis ,(SSRN) social science Research Net Work ,CE inf. Working paper series No.2206 .

Stone,P.2009. current investment strategy، Indonesia.

Maddala,G. 1992.Introduction to Econometrics. Maxweel Mac- Millan Canada,INC P:230.

Gujarati,N . 2004.Basic Econometrics .Mc Graw – Hill Co. p351.

Debertin , David . 2012. Agricultural Production Economics. MacMillan Canada , Inc. 2nd Edition pp 366 .

Ronald,D.K.2008. Farm Management .Six Edition Mc Graw Hill. Co.Inc 1221 Avenue of the USA, New York.P.438.

Salvatore,D andD, Reagle .2002.Theory and problems of Econometrics. 2nd Edition. Mc Graw Hill .P128.

Douglas. B. Bernheln and Michael . D. whiwston . 2008. Microeconomics. Mc Graw. H ill .

ECONOMICS ANALYSIS OF THE MOST IMPORTANT INFLUENCING INVESTMENT ALLOCATIONS FOR AGRICULTURAL RECLAMATION IN IRAQ FOR THE PERIOD (1990-2010).

ALI . S .SHUKR **ESKANDER .H .ALI**

* Baghdad University-College of Agriculture - Department of Agricultural Economics.

ABSTRACT

Investment business positive economic consequent increase in fixed capital and operating the basis of considering the problem of salinity is one of the most important problems facing Iraqi agriculture, which leads to low productivity per unit area, which in turn led to the lower contribution of agricultural output of GNP as was the reason for exit area wide range of land-scale agriculture, economic, so the aim of research is to conduct an economic analysis of investment in land reclamation in Iraq for the period (2010 -1990), and review the reality of reclamation within this period show that the average areas reclaimed amounted to 275214.6 donum and the largest area reclaimed was in 2002, and through the annual growth rates show that the rate of growth during the period(1990 - 2010)) which is half the duration of the study was positive, but the second period was the growth rate which is negative due to the continuing decline in allocations to invest in this area, as it turns out that the highest percentage contribution to the output of the agricultural of GDP was 26.9% during 1991 either lower the contribution rate in 2010 was at 7.2%. In order to identify the most important factors affecting the investment allocations for reclamation projects agriculture was estimated function of investment that show the relationship between investment allocations as the dependent variable and all of the GDP at constant prices and agricultural output in constant prices and area reclaimed donums explanatory variables and using the method of least squares OLS found that the linear function was the appropriate functions to be used expression of the relationship to overcome the of economic and statistical and econometrical tests standard and GDP was the most influence and determine the amounts allocated for investment as the change by one unit of the investment allocations will change by 147.9 with the survival of other factors constant at averages, and was able to variables explanatory explain 67% of the fluctuations in the depended v. F-test also showed significant model as all.

Keywords : Economics Analysis ,Investment, Agricultural Reclamation.